



الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى
Charitable Health Society For Patients Care



معيار المساءلة والشفافية

ملتزمون بالتميز



يمكنك الإطلاع على الإصدار
من خلال بوابة Enayeh

ن/4
2019/10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معيار المساءلة والشفافية

هي مجموعة من المؤشرات التي تضمن التزام الجمعيات الأهلية بأفضل الممارسات للحوكمة الرشيدة، وتقيم مدى وجود ممارسات تتعلق بالمساءلة والشفافية في الجمعية الأهلية، وتعرف المساءلة بالالتزام الجمعية الأهلية بشرح سياساتها وإجراءاتها لأصحاب المصلحة، وأما الشفافية فتعني التزام الجمعية الأهلية بنشر البيانات المهمة عن الجمعية وتسهيل الوصول إليها لأصحاب المصلحة. عادة ما تكون الجمعيات الأهلية التي تلتزم بمعيار المساءلة والشفافية هي أكثر عرضة للعمل بمهنية والتعلم من أخطائها وبالتالي فهي تكسب ثقة المانحين والمتبرعين لها. وبوجه عام، فإن الجمعيات الأهلية التي تتبع أفضل الممارسات في مجال المساءلة والشفافية تسعى لتحقيق ما يلي:

- إثبات أن الجمعية تطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتلتزم بأفضل الممارسات في هذا المجال.
- تسهيل وصول المانحين والمتبرعين للعثور على معلومات مهمة عن الجمعية تساعدهم في اتخاذ قرار التبرع من عدمه.

يهدف معيار المساءلة والشفافية إلى :

- رفع وتدسين مستوى الحوكمة والإفصاح لدى الجمعيات الأهلية، والالتزام بأفضل الممارسات.
- تدسين الصورة الذهنية عن القطاع، ورفع ثقة الرأي العام به عبر تعزيز المساءلة والشفافية في الجمعيات الأهلية.
- تبصير أصحاب المصلحة من منظمين ومانحين وصناع قرار بواقع الحوكمة في الجمعيات الأهلية، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة بخصوص توجيه دعم البرامج وبناء القدرات في القطاع.

- توفير البيانات المتعلقة بالمساءلة والشفافية على مستوى القطاع لصناع القرار وأصحاب المصلحة.

- تمكين الجهات الإشرافية من تقييم التزام الجمعيات الأهلية بمعييار المساءلة والشفافية.

ما هي مصادر المعلومات التي يتم تقييم الجمعيات في معيار المساءلة والشفافية؟

يتم تقييم الجمعيات الأهلية في معيار المساءلة والشفافية وذلك بالرجوع إلى ما يلي:

▪ المعلومات التي أفصحت عنها الجمعية الأهلية في النموذج الشامل للبيانات الخاص بها.

▪ الموقع الإلكتروني للجمعية الأهلية.

تنقسم مؤشرات المساءلة والشفافية إلى مجموعتين:

مؤشرات لقياس التزام الجمعيات الأهلية بممارسات الحوكمة والمساءلة:

1. توثيق محاضر الاجتماعات وحالات تفويض الصلاحيات.
2. التحول المادي في الأصول.
3. إقراض الأعضاء.
4. سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات.
5. استقلالية أعضاء مجلس إدارة الجمعية.
6. سياسة تضارب المصالح.
7. سياسة الاحتفاظ بالوثائق وإتلافها.
8. آلية تعويض الرئيس (المدير) التنفيذي.

مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح عن البيانات المهمة في الجمعية:

1. نشر أسماء أعضاء مجلس الإدارة.
2. نشر أسماء الموظفين الأساسيين.
3. القوائم المالية المدققة.
4. نموذج البيانات الوطني الشامل.
5. سياسة الخصوصية للمانحين.

أولاً: مؤشرات لقياس التزام الجمعيات الأهلية بممارسات الحوكمة والمساءلة

المؤشر	توثيق محاضر الاجتماعات وحالات تفويض الصلاحيات
الغرض من المؤشر	يتطلب المؤشر وجود سجل ورقي أو إلكتروني يحوي جميع محاضر اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وتكون مرقمة بشكل يسهل الوصول إليها، كما يتطلب توثيق تفويض الصلاحيات الخاصة بمجلس الإدارة.
الشرح	مذخر الاجتماع هو وثيقة رسمية تشمل القرارات المتخذة والنقاشات التي تجري خلال الاجتماعات التي تعقد سواء اجتماعات مجلس الإدارة، أو الجمعية العمومية، حيث يتيح توثيقها إمكانية الرجوع إلى القرارات والمعلومات حين الحاجة إليها في المستقبل بطريقة سهلة وميسرة.
الدور المطلوب من الجمعية	أن تحرص الجمعية على توثيق محاضر اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة بشكل منتظم، وحالات تفويض الصلاحيات المختصة بمجلس الإدارة، وذلك لتسهيل عملية متابعة القرارات المتخذة في تلك الاجتماعات عند الحاجة لذلك مستقبلاً. انتظام الجمعية في هذا المؤشر يساعد الأعضاء الجدد على معرفة الأسباب التي بناءً عليها تم اتخاذ القرارات السابقة مما يجعل أعمال وقرارات الجمعية متسقة ومتتابعة.

التحول المادي في الأصول	المؤشر
<p>يتطلب المؤشر عدم وقوع تحول مادي في أصول الجمعية الثابتة والمتنقلة والنقدية، وفي حال وقوع ذلك يتطلب توثيق ذلك التحول والإفصاح عنه مع اتخاذ الإجراءات الضرورية.</p>	<p>الغرض من المؤشر</p>
<p>يقصد بتحويل الأصول صرف أو استهلاك أصل من أصول الجمعية سواء كان ثابتاً أو متنقلاً أو نقداً في غير المصرف الذي تبرع من أجله أو وُقف الأصل من أجله. تحويل الأصول يتضمن أي تح ويل غير مصرح به أو استخدام أصول الجمعية الخيرية في أغراض غير مصرح بها، مثل: الاختلاس، إقراض العاملين أو جمعيات أهلية أخرى. وإذا حدث شيء من ذلك يجب توثيقه، وتحديد الإجراءات التي اتخذت حياله، وقد يقع هذا التحول عن طريق:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. صرفه في مجال خيري مصرح للجمعية فيه ولكنه يختلف عن المجال الذي حدده الداعم. 2. صرفه في مجال غير مصرح للجمعية بالعمل فيه ولو كان خيرياً. 3. صرفه أو استهلاكه في الحيز الشخصي مع رد بدله (قرض). 4. صرفه أو استهلاكه في الحيز الشخصي دون تعهد رد (اختلاس). 	<p>الشرح</p>
<p>يهدف المؤشر إلى منع وقوع تحول في الأصول قدر الإمكان أو توثيقها والإفصاح عنها في حال وقوعها، لذا على الجمعيات الأهلية التأكد من أن أصول الجمعية يتم التعامل معها في الأغراض المصرح بها وذلك عن طريق مراجعة قوائم الأصول والمصروفات واليرادات والتأكد من أنها تصرف في الأنشطة المرخصة بموافقة مجلس الإدارة. ومراجعة قوائم جرد المخزون للتأكد من عدم وجود أي اختلاس. ويجب التأكد أيضاً من أن الأنشطة والخدمات المقدمة تخدم أهداف الجمعية من خلال مراجعة كشوفات البرامج.</p>	<p>الدور المطلوب من الجمعية</p>

سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات	المؤشر
<p>يؤكد هذا المؤشر على وجود سياسة فاعلة لدى الجمعية تمكن موظفيها من الإبلاغ عن المخالفات والقضايا المتعلقة بسوء الإدارة دون التعرض لهم بأي أذى أو ملاحقة.</p>	<p>الغرض من المؤشر</p>
<p>في حال وقوع قضايا في الجمعية متعلقة بسوء الإدارة، أو سوء التصرف بالأموال، فإن بعض الموظفين يحجمون عن الإبلاغ عنها خوفاً على مستقبلهم الوظيفي، وذلك لكونهم تحت سلطة من يبلغون عنه، ووجود مثل هذه السياسة يسببهم الأمان للإبلاغ عن أي ممارسة غير نظامية، ويضمن شفافية الجمعية.</p> <p>تنبيهات :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ هذه السياسة لا تستهدف ابتداء التحقيق في النشاط المبلغ عنه أو تحديد الإجراءات العقابية في حال صحته. ▪ الموظف الذي يقوم عمداً بتقديم تقرير كاذب قد يتخذ في حقه إجراء عقابي خاص ويمكن أن ينص على ذلك في السياسة. 	<p>الشرح</p>
<p>تحرص الجمعية الأهلية على وجود سياسة للإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين مفعلة ومعلنة، وجود هذه السياسة يمكن الجمعية من تفعيل الرقابة الداخلية، وتحمي الجمعية من الخسائر المالية والاحتيايل الذي قد يطرأ بعيداً عن نظرها، كما تثبت للمجتمع شفافية الجمعية ومسؤوليتها تجاه إدارة الأموال التي تتلقاها بطريقة فعالة.</p>	<p>الدور المطلوب من الجمعية</p>

المؤشر	إقراض الأعضاء
الغرض من المؤشر	يحدد هذا المؤشر ما إذا قامت الجمعية الأهلية بمنح قروض لأعضاء مجلس إدارتها أو الموظفين العاملين بها أو لأي طرف مرتبط بها .
الشرح	قروض للموظفين أو غيرهم من الأطراف المعنية ليست ممارسة جيدة لأنها تحول أموال الجمعية الأهلية بعيداً عن المهام الخيرية . حيث يعد مؤشراً على أن الجمعية ليست آمنة مالياً.
الدور المطلوب من الجمعية	التأكد من عدم وجود قروض مالية تمنح لأعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو أي طرف من المعنيين، لأن وجود هذه الممارسة يعطي مؤشراً بأن الجمعية غير آمنة مالياً، وأن أصولها تستخدم لأغراض غير مخصصة لها.

سياسة الاحتفاظ بالوثائق وإتلافها	المؤشر
يتطلب هذا المؤشر وجود سياسة لتحديد مدة الأرشفة لسجلات الجمعية ومستنداتها المالية وغيرها من المستندات والأوراق ذات القيمة التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.	الغرض من المؤشر
يتطلب هذا المؤشر وجود سياسة توضح مدة الأرشفة لسجلات الجمعية ذات القيمة، وكيفية إتلافها بحيث لا تقل عن 10 سنوات من انتهاء التعامل، والسياسة وإجراءاتها تمكن الجمعية من الاحتفاظ بجميع الوثائق المهمة وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة وتضمن تفادي الحذف أو الاستبدال غير المقصودين أو المتعمدين دون مبرر طوال الفترة المحددة.	الشرح
تسعى الجمعية لأن تكون لديها سياسة فاعلة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة تحتوي على: <ul style="list-style-type: none"> ▪ فترة إبقاء الوثائق ▪ كيفية إتلافها ▪ المسؤول عن الاحتفاظ بالوثائق وإتلافها كما تسعى الجمعية للتأكد من تمكن المسؤولين من الاحتفاظ بالوثائق وقدرتهم على أرشفتها بشكل جيد ويساعد على الوصول إليها بيسر وسهولة عند الحاجة لها.	الدور المطلوب من الجمعية

استقلالية أعضاء مجلس إدارة الجمعية	المؤشر
<p>يؤكد المؤشر على استقلالية أعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية وأن يكونوا أغلبية في المجلس.</p>	<p>الغرض من المؤشر</p>
<p>وجود مجلس إدارة مستقل يمنع حدوث تضارب في المصالح ويتيح الفرصة للمناقشة والتنوع في التفكير في عملية صنع القرار، يفقد عضو مجلس الإدارة صفة الاستقلالية إذا تحققت فيه أحد النقاط التالية خلال السنوات الأربع السابقة وهي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. أن يكون موظفاً في الجمعية ولو بالتعيين من قبل الوزارة. 2. أن يتلقى هو أو جهة ينتسب إليها مبالغ من الجمعية تتجاوز أربعين ألف ريال خلال العام الحالي مقابل عمل يفذه، ولا تدخل في هذا المبلغ مستحقاته كونه عضواً في مجلس الإدارة (تعويضات الإقامة والتذاكر لحضور اجتماعات مجلس الإدارة إلخ..) 1. أن تنطبق النقطة الأولى أو الثانية على أحد أقاربه أو أقارب زوجته سواء الأصول أو الفروع أو الإخوة وأبنائهم أو الأعمام أو أبنائهم. <p>تنبيهات:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. ليس المقصود من المؤشر استقلالية جميع أعضاء مجلس الإدارة، بل المقصود أن يشكل الأعضاء المستقلون أغلبية في مجلس الإدارة. 2. لا يفترق العضو في مجلس الإدارة إلى الاستقلالية لمجرد أن: <ul style="list-style-type: none"> ■ كان مانحاً للجمعية، بغض النظر عن كمية مساهمته. ■ يتلقى إعانات من الجمعية لأنه يندرج ضمن الفئة المستهدفة للجمعية. 	<p>الشرح</p>
<p>استقلالية أغلبية أعضاء مجلس الإدارة يضمن صحة ونزاهة اتخاذ القرارات من قبل أعضاء المجلس وأن المصالح الشخصية لأعضاء المجلس ليست مؤثرة في آلية اتخاذ القرارات، لذا على الجمعية السعي إلى أن يكون الأعضاء المستقلين في المجلس يشكلون أغلبية على الأقل.</p>	<p>الدور المطلوب من الجمعية</p>

سياسة تضارب المصالح	المؤشر
<p>يؤكد المؤشر على وجود سياسة لضمان حماية الجمعية والشريحة التي تخدمها من وجود أي تعاملات قد تعود بالنفع على أي من الموظفين أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة (أو أقاربهم)</p>	الغرض من المؤشر
<p>ينشأ تضارب المصالح عندما يتاح للموظف، أو للمدير أو لعضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يستفيد مالياً من نفوذه وقراراته في الجمعية، بما يعود عليه وأفراد أسرته بالفوائد، أو للشركات التي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بها.</p> <p>إن السياسة التي تعرف تضارب المصالح، تحدد فئات من الأفراد داخل الجمعية بحيث تسهل الكشف عن المعلومات التي يمكن أن تساعد في تحديد تضارب المصالح، وتحدّد الإجراءات الواجب اتباعها في إدارة تضارب المصالح والتي من ضمنها الإعفاء من التصويت .</p> <p>وجود تضارب في المصالح لا يعني أن الأشخاص المعنيين قد فعلوا شيئاً خاطئاً، ولكن يجب عليهم عدم اتخاذ أي قرار إلا في مصلحة الجمعية الأهلية.</p> <p>أمثلة على القرارات التي يجب أن يمتنع عن التصويت لها من كان لديه تضارب في المصالح:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. بيع أو إعاره أو تأجير ممتلكات الجمعية. 2. الدفع لعضو مجلس إدارة مستقل مقابل خدمات مقدمة. 3. تحديد رواتب الموظفين أو العلاوات. 4. الدفع لأشخاص أو شركات أو مؤسسات قدموا خدمات للجمعية. 5. توظيف أشخاص. 6. تقديم مساعدات/منح لأشخاص. <p>يجب أن تشمل سياسة تضارب المصالح على الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. بيان بأنه على الشخص مسؤولية الإعلان عن تضارب المصالح إن وجدت. 2. تحديد جميع المصالح التي يجب أن يعلن عنها. 	الشرح
<p>سياسة تضارب المصالح تضمن للجمعية بأن قراراتها وعمليات صنع القرار خالية من أي مصالح شخصية وانحياز قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات باطله تضر بالجمعية أو المخاطرة بسمعتها، لذا يجب على الجمعية التأكد من وجود سياسة مكتوبة لتضارب المصالح وأن السياسة تضمنت جميع البنود المذكورة بالشرح و أنه قد تم تعميمها على جميع أعضاء الجمعية.</p>	الدور المطلوب من الجمعية

المؤشر	نشر أسماء أعضاء مجلس الإدارة
وصف المؤشر	يتطلب هذا المؤشر نشر أسماء أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني.
الشرح	على الجمعيات نشر أسماء مجالس إدارتها في الموقع الإلكتروني، وتحديث بياناتهم عند التجديد أو تشكيل مجالس جديدة، ولا يمكن أخذ هذه المعلومات من نموذج جمع البيانات لأنه غالباً لا يتوفر إلا بعد مرور عام على انتهاء السنة المالية للجمعية الأهلية.
الدور المطلوب من الجمعية	ستكون الجمعية الأهلية أكثر موثوقية لدى الجمهور عامة، والمانحين خاصة عند نشرها أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وهذا سيسهم في حرص الجمعية العمومية على ترشيح الأكفاء والفاعلين.

المؤشر	نشر أسماء الموظفين الأساسيين
وصف المؤشر	يتطلب هذا المؤشر وجود قوائم بأهم الموظفين والعاملين (مثل: مديري الإدارات) في الجمعية على صفحة الموقع الإلكتروني، لتمكين المانحين وأصحاب المصلحة من معرفة القائمين على إدارة شؤون الجمعية التنفيذية.
الشرح	على الجمعيات نشر أسماء أبرز موظفيها والمؤثرين منهم، مثل: مديري الإدارات، ليطلع المانحون على بياناتهم، ومساعدتهم في اتخاذ قرار المنح، ولا يمكن أخذ هذه المعلومات من نموذج جمع البيانات لأنه غالباً لا يتوافر إلا بعد مرور عام على انتهاء السنة المالية للجمعية الخيرية.
الدور المطلوب من الجمعية	ستكون الجمعية الأهلية أكثر موثوقية لدى الجمهور عامة، والمانحين خاصة عند نشرها أسماء الموظفين الأساسيين كمديري الإدارات والمحاسبين، وهذا بدور سيكسب الجمعية ثقة الجمهور لشفافية الجمعية في ذلك، وسيساعد الجمعية على اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لاختيار الأكفأ لهذه المناصب حتى تكسب ثقة الجمهور والمانحين .

آلية تعويض الرئيس (المدير) التنفيذي	المؤشر
<p>يتطلب هذا المؤشر من الجمعية اتباع آلية واضحة لتحديد راتب المدير التنفيذي والذي يشمل تعويض المرتبات والمزايا.</p>	<p>وصف المؤشر</p>
<p>يجب أن تراعي الآلية ما يلي:</p> <p>1. وجود معايير محددة يرى المجلس أنها مؤثرة في تحديد راتب المدير التنفيذي (مثل الخبرة السابقة، مستوى التعليم الإنجازات، الخ)</p> <p>2. تحديد طريقة إضافة العلاوات والمكافآت</p> <p>3. الإفصاح عن أي تعارض للمصالح لدى أشخاص يدخلون في عملية تحديد راتب المدير التنفيذي، وهم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أقارب مدير الجمعية وأقارب زوجته الأصول والفروع والإخوة وبنوهم وأبناء الأعمام وبنوهم. • الموظفون لدى المدير التنفيذي سواء داخل الجمعية أو خارجها. • أي شخص لديه مصلحة شخصية من ارتفاع أو انخفاض راتب مدير الجمعية. <p>تنبيه: لا يتطلب المؤشر آلية بعينها لتحديد الراتب، ولكن يكفي بوجود آلية منظمة تراعي النقاط السابقة، وقد تتضمن الآلية مراجعة راتب الرئيس (المدير) التنفيذي مقارنة مع الجمعيات المماثلة، وجود لجنة مستقلة لتحديد الراتب إلخ..</p>	<p>الشرح</p>
<p>ينبغي أن يكون لدى الجمعية آلية محددة وواضحة لاحتساب راتب المدير التنفيذي، ومقارنته بالجمعيات الأهلية المشابهة، وآليات للتعويضات المقدمة للمدير التنفيذي مثل الانتداب وغيره، وهذه الآلية تمنح الجمعية شفافية في اختيارها للمدير التنفيذي، وكسب ثقة المانحين .</p>	<p>الدور المطلوب من الجمعية</p>

سياسة الخصوصية للمانحين	المؤشر
يجب التأكد من أن الجمعية لن تقوم بمشاركة أو بيع المعلومات الشخصية للمانحين لأي طرف آخر وأنها سوف تحتفظ بمعلوماتهم الشخصية بشكل سري بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة الآمنة للمعلومات المالية للمانحين.	وصف المؤشر
يجب الإفصاح عن كيفية الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمانحين لذا يجب على السياسة ان تتضمن الآتي: تعهد من الجمعية بأنها: 1. تحافظ الجمعية على بيانات المانحين ولن نقوم بالبيع، أو المشاركة أو المتاجرة بالمعلومات الشخصية لهم مع أي جهة أخرى. 2. الاحتفاظ ببيانات المانحين في سرية تامة، ولن ترسل إيميلات أو رسائل نصية للمانحين عبر أي جهة أخرى. 3. جمع معلومات الدفع وعنوان الفواتير وغيرها من المعلومات الضرورية فقط من أجل التسجيل. 4. الإفصاح عن سرية بيانات بطاقة الائتمان والاحتفاظ بها. 5. تقديم توصيات للمستخدمين عن كيفية حماية بيانات بطاقة الائتمان.	الشرح
ينبغي للجمعية أن تتبنى سياسة واضحة ومعلنة للمحافظة على بيانات المتبرعين، وعدم الإفصاح بها، أو استخدامها في أي وسائل إعلانية، أو بيعها، وهذه السياسة ستسهم في كسب ثقة المانحين للمساهمة مع الجمعية في أنشطتها.	الدور المطلوب من الجمعية

المؤشر	تعبئة وتحديث نموذج البيانات الشامل
وصف المؤشر	يتطلب هذا المؤشر من الجمعية أن تقوم بتعبئة وتحديث نموذج البيانات الشامل.
الشرح	يجب أن تكون جميع البيانات مدققة, وصحيحة, ومحدثة, وأن تكمل الجمعية تعبئة النموذج بكامل حقله.
الدور المطلوب من الجمعية	ينبغي للجمعية تعبئة النموذج الشامل كاملا, وتحديثه, والتأكد من دقة البيانات المكتوبة وصحتها.

نشر القوائم المالية المدققة	المؤشر
يتطلب هذا المؤشر إدراج القوائم المالية المدققة على الموقع الإلكتروني	وصف المؤشر
نظرا لأهمية القوائم المالية، ولدلالاتها على شفافية الجمعية، ووجود المساءلة والمحاسبة، لذا على الجمعية تدقيق قوائمها عن طريق محاسب مستقل، ومراجعته من لجنة التدقيق، ثم نشر القوائم المالية.	الشرح
ستكون الجمعية الأهلية أكثر موثوقية لدى الجمهور عامة، والمانحين خاصة عند حرصها على تدقيق قوائمها المالية ومراجعتها ونشرها. وهذا بدوره سيطلع المانحين على أنشطة الجمعية وسلامة إجراءاتها وتعاملاتها المالية.	الدور المطلوب من الجمعية

تم بحمد الله



الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى
Charitable Health Society For Patients Care

ملتزمون بالتميز



ENAYAH.5056
ENAYAH_5056
920021228

المرضى : 0554001993
المتطوعين : 0502038966
المبشرين : 0554077330 - 0554412878 - 0552223140



www.enayah.sa